الاراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كيف يمكن ضمان حرية التعبير من خلال وسائل الاعلام؟

علي فاخر الدراجي

وحيث يشكل الحق في الاطلاع على الافكار و الاراء و المعلومات عبر الوسائط الاعلامية المختلفة ، حقا اصيلا من حقوق الانسان ، وتقول المادة التاسعة عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل انسان الحق في حرية الراي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون أي تدخل واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية) و ينظر الى الحريات الاعلامية باعتبارها تساعد الفرد على تحقيق ذاته ، الامر الذي أدى الى بروزاعلان اتفاقيات ومواثيق دولية. فقد ركزت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في قرارها رقم (٥٩) في كانون الثاني ١٩٤٦ على ان حرية تناول المعلومات هي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الامم المتحدة جهودها من اجل حمايتها ، وكذلك اصدرت منظمة اليونسكو اعلان المبادئ الاساسية الخاصة باسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية و الفصل العنصري فلقد تطلب الامر وضع مواثيق وعهود لتنظيم عمل وسائل الاعلام ومنحها المزيد من الحرية في الوصول الى المعلومات.

وكذلك اصدر البرلمان الأوروبي قراراً في ٢٠٠٦\٧\٦ بشأن حرية الراي والتعبير عبر الانترنت وفي قراره هذا اشار البرلمان الأوروبي لكل قراراته السابقة في مجال حقوق الانسان و حرية التعبير و حرية الصحافة.

وكذلك حدد مجلس أوروبا وهو منظمة دولية مقرها مدينة ستراسبورغ في فرنسا تاسست عام ١٩٤٦ وتضم ٤٦ دولة اوربية ، كيف يمكن ضمان ان تعكس وسائل الاعلام تعددية المجتمع وتنوعه٠ وقد اصدر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وتتولى المحكمة الأوروبية حاليا مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

وفي قرار للمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان اعتبرت فيه حرية التعبير من خلال وسائل الاعلام ركنا اساسيا لقيام ديمقراطية حقيقية في أي دولة.

اما في العالم العربي الذي يعاني انعدام الشرعية السياسية وتسلط انظمة دكتاتورية بل ان بعضها انظمة بدائية ، وفشل النخب العربية في قيادة مشاريع تحديث وبرامج تنمية ، وانعدام الفكر التنويري لدى تلك النخب الأمر الذي ادى الى عيش الاغلبية الساحقة من العالم العربي في مستويات مرتفعة من الفقر والجهل والامية وانعدام المشاركة السياسية ، كل ذلك انعكس على وسائل الاعلام العربية التي مازالت تحت سيطرة وسلطة الحكومات والانظمة، من خلال ملكيتها المباشرة اومن خلال استقطاب العاملين فيها ، فغاب عنها الابداع والتطور والتنمية الاعلامية، فاستعملتها تلك الانظمة في صراعاتها الداخلية والخارجية ، وتشويه صورة الخصوم والاعداء والترويج للسياسات الحكومية ، وبرمجة الراي العام لخدمة اهداف القابضين على السلطة، على الرغم من الطفرة الكبيرة التي عرفها العالم من خلال العولمة ، وثورة المعلومات والاتصالات ، وهبوب رياح الديمقراطية التي هبت على أوروبا الشرقية في التسعينيات ، وفي هذه الاثناء كان العالم قد حقق هدف القرية الكونية، وكل ذلك تحت ثورة الاقمار الصناعية ، والانفتاح الذي شهده العالم في المجالات السياسية ، بل ان دولا افريقية حققت تقدما فيه اكثر منا.

الا أننا نلاحظ ان قمع الحريات وحتى انعدامها في دول عربية كثيرة مستمر، وبقاء العالم العربي صعبا على التغيير والديمقراطية ، حيث لم نشهد أي حركة تقدم حقيقية من الانفتاح السياسي كحرية الاحزاب او التعددية السياسية وتوسيع هامش الحريات الصحفية ، وبقي الاعلام في البلدن التي لديها نوعا من الانفتاح السياسي والاعلامي مكبلا بقيود كثيرة فقد ادى بروز العديد من حركات الاسلام السياسي القادرة على تهديد احتكار السلطة الى انتكاس عدد من تجارب الانفتاح التي عرفتها بعض الدول العربية مثلما حدث على وجه الخصوص في مصر والجزائر وتونس التي اتجهت الى تقليص هامش الحريات الصحفية و السياسية رغم ما لديها من هامش الحريات قد لا تجده في مكان اخر من العالم العربي. لكن ذلك لم يمنع من قيام حركات ومبادرات من اجل التغيير ، فعلى صعيد المبادرات نجد وثيقة الاستقلال الثاني التي صدرت عن المنتدى المدني الموازي للقمة العربية الرابعة المنعقدة في تونس والذي عقد بالعاصمة اللبنانية بيروت في مارس ٢٠٠٤ وكانت ابرز ما طالبت به هو رفع الرقابة عن وسائل الاعلام ، وكذلك ظهرت بمصر العديد من الحركات السياسية الاجتماعية المطالبة بالتغيير.

لكن يبدو ان تلك المبادرات والتحركات ما زالت بعيدة عن التاثير في العالم العربي ، فوسائل الاعلام بطبيعتها تحتاج الى فترة زمنية كافية حتى تفك ارتباطها بالايدولوجيات الشمولية لتنطلق الى اجواء من الحرية ،مثل العراق بعد التغيير، ومن الواضح ان الجو السياسي الجديد في ظل الانفتاح الديمقراطي ، قد يبدو غريبا أول وهلة على وسائل الاعلام التي اعتادت ولفترة طويلة على نظام سياسي احادي وشديد المركزية ، وهناك تحد اخر هو التحدي الاقتصادي فبعد ان كانت وسائل الاعلام لاتفكر بالتمويل ، وهو مسالة حيوية وجوهرية لاستمرار أي وسيلة اعلامية ، ستجد هذه الوسائل نفسها امام مشكلة التمويل.

ثم ان هناك النمط اللاشعوري لدى المتلقي بان وسائل الاعلام هي ادوات حكومية وتعكس وجة نظر الحكومة فقط ، وهناك مشكلة انعدام القوانين المنظمة لعمل هذه الوسائل ، وكذلك نقص الخبرة لدى الصحفيين والمحررين في الانظمة الشمولية الذين هم بحاجة الى تعلم انظمة جديدة وحديثة.

ولتطوير عمل وسائل الاعلام في العالم العربي ربما يكون من المفيد التوقف قليلا وتامل آليات الاعلام الأوروبي وبخاصة في الدول التي شهدت انتقالا من النظم الشيوعية الى النظم الديمقراطية كجمهورية التشيك ، التجربة البولندية او الصربية او تجربة البوسنة والهرسك وهي تجارب مهمة لدول شهدت تنوعا عرقيا كبيرا.

وياتي الاعلام في المانيا بشقيها الشرقي والغربي قبل التوحيد وبتجربتها الموحدة بعد زوال النظام الشيوعي في جزئها الشرقي خير مثال على الاعلام الأوروبي، وتعتبر التجربة الالمانية رائدة في مجال البث العام على الرغم من ان المانيا نظمت اعلامها بعد الحرب العالمية الثانية بالاعتماد على التجربتين البريطانية والفرنسية فان النظام الفيدرالي قد اغنى هذه التجربة وجعلها تتفوق على التجربتين الانكليزية والفرنسية من حيث تقديم خدمة اعلامية لكل المناطق والاطراف بالتساوي ومن دون تمييز بين المركز وبين أي قرية في اقاصي الريف ، فالقناة الاولى في التلفزيون الالماني (ARD) التي تعتبر الاضخم والاغنى في أوروبا، تشكل نموذجا مثاليا للخدمة العامة حيث يمكن للعراق وبقية الدول العربية الاخرى التي تتكون مجتمعاتها من تنوعات قومية ودينية وطائفية ان تستفيد منها، فهذه الوسائل لديها الخط المستقل عن الحكومة ، وقد عرفت أوروبا مؤخرا العديد من الصدامات بين محطات الخدمة العامة وبين حكومات اوروبية حاولت التدخل في عملها وتوجيهها مثل الحملة العالمية على الارهاب لكن تلك القنوات او المحطات حافظت على خطها المستقل.

ولكن انتقال العالم العربي الى نظام الخدمة العامة يتطلب نضجين :

الاول نضج المجتمع ومؤسساته الدستورية ووصوله الى حالة من التعددية الديمقراطية الحقيقية تسمح له بالاشراف على الاعلام المرئي والمسموع والمقروء٠

الثاني نضج الحكومة المنتخبة واستيعابها لاهمية دور الاعلام الذي يخدم كل فئات المجتمع ، وهنا لابد من اضافة نضج ثالث هو نضج الصحفي والمحرر بان عمله الجديد ليس لخدمة حزبه وحكومته ، بل لخدمة مجتمع تعددي متنوع وعليه ان يتبنى خطابا اعلاميا مهنيا محايدا.

ان فكرة وجود مؤسسات اعلامية عربية للخدمة العامة لها رونقها من الناحية النظرية الا انها ترتبط بالمشاكل السياسية و الاجتماعية من الناحية التطبيقية رغم اختلاف طبيعة ودرجة تلك المشكلات من دولة لاخرى، لكن بالامكان الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات الاعلامية الأوروبية في بريطانيا والمانيا وفرنسا ومن اهم هذه التجارب نمط هيئة الاذاعة البريطانية والتي تتمع باستقلال كامل عن الدولة وتسييرها ذاتيا و في الوقت نفسه تعد مؤسسة اعلامية عامة ، وهذا النوع ضروري يمثل عامل توازن قد يحتاجه المجتمع في مواجهة أي احتكار محتمل للسوق وراس المال في ملكية وسائط الاعلام في أي عملية تغيير قد تشهدها المجتمعات العربية.

وهذا الاصلاح يحتاج الى ثلاثة محددات:

١ – حرية الراي والتعبيرونضج الممارسة الديمقراطية حيث ان بعض البلدان العربية قد شهدت بعضا منها نتيجة تنامي الضغوط ومطالب الاصلاح وكنتاج طبيعي لثورة المعلومات والتكنولوجيا و العولمة و عصر السموات المفتوحة.

٢ – وضع حد لاحتكار السلطة و سيطرة الدولة على الاعلام عبر انتقال الاعلام المملوك للدولة الى اعلام الخدمة العامة٠

٣ –استقلالية الاطر المنظمة والمشرفة على القطاع الاعلامي حيث يتوجب حماية السلطات التنيمية من كل اشكال التدخل السياسي.

يرتبط موضوع حرية التعبير و حقوق الانسان ارتباطاً وثيقاً بوسائل الاعلام بوصفها احد اهم الادوات التي تحقق التعريف والانتشارلتلك الحقوق والحريات وكذلك المبادئ والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الانسان.

تشاؤم مثير للخوف

حازم مبيضين

حين يعلن الملك عبدالله الثاني تحديداً تشاؤمه حيال فرص نجاح مفاوضات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، فإن لذلك معاني شديدة الخطورة، لأن المعروف أنه من أشد المتحمسين لإدخال منطقة الشرق الأوسط المضطربة في حقبة سلام يتفرغ فيها سكان هذه المنطقة من العالم للبناء بعد أن هدهم التعب جراء الحروب المتتالية منذ أكثر من ستين عاماً مستنزفة أنهاراً من الدماء، وأموالاً لو خصصت للتنمية لغدت هذه المنطقة جنة من جنان الله على الأرض، ولشهدت نهضة شاملة في كل مناحي الحياة بدل التقوقع على عسكرة المجتمعات وهدر الأموال على أسلحة حديدية تصدأ فيتحتم استبدالها .

وهو حين يدعو الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي إلى إحراز تقدم كاف في المواعيد التي التزم بها الرئيس الاميركي جورج بوش مؤملاً الجميع بالتوصل إلى حل مرض قبل نهاية العام، فلأنه يدرك تماماً وهو المطلع، أن نجاح عملية السلام الشامل والعادل يتوقف على إحراز تقدم، تستقبل به هذه المعضلة الإدارة الأميركية المقبلة، والتي قد تختلف حساباتها سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية عن حسابات واشنطن الراهنة التي لم تقتنع يوماً بأولوية القضية الفلسطينية .

وإذا كان أكثر قادة الشرق الأوسط تفاؤلاً يسفر عن كل هذا التشاؤم، فإن من حقنا الشعور بالخوف، لأن معنى ذلك أن مستقبل العملية السلمية بات في أكثر الأوضاع ظلمة وغموضاً، خاصة وأن المطلوب أن تقرر قيادة الاسرائيليين إن كانت تريد أن تظل الدولة العبرية معزولة في المستقبل مع ما يترتب على ذلك من مخاطر أو أن تندمج في محيطها الذي يتصادف أنه عربي إسلامي اشتهر بالتسامح والغفران، وبما يتيح لأصحاب الديانات السماوية الثلاث أن يضربوه مثلاً على نجاح التعايش، امتثالاً لتعاليم السماء وليس تخبطاً في الغيبيات المدسوسة على هذه الديانات .

نعرف جميعاً أن الأنظمة العربية مجتمعة قدمت مبادرة للسلام مع الدولة العبرية ، رفضت بشكل عملي ، وكان ذلك إحراجاً للمعتدلين العرب الذين بذلوا جهوداً جبارة للوصول إلى موافقة جماعية عليها ، ولم يعد ممكناً لقيادات النظام العربي تقديم تنازلات تتجاوز الاعتراف بحق اسرائيل في العيش بسلام في هذه المنطقة . و القيادة الفلسطينية ممثلة لمنظمة التحرير والسلطة قدمت من التنازلات ما يفوق الطاقة البشرية على الاحتمال ، و لم يكن ذلك مرضياً لفئات كبيرة من الشعب الفلسطيني ، ما ولد انقسامات في صفوف المجتمع وصلت حد التقاتل و انفصال قطاع غزة عن الضفة، ووجود حكومتين تتنافسان على تمثيل الشعب الفلسطيني و لم يعد هناك ما يمكن للفلسطينيين التنازل عنه سوى القضية برمتها.

بالمقابل لم يقدم الاسرائيليون شيئاً غير إفراجات شكلية عن بعض الأسرى الفلسطينيين، والمزيد من المباحثات التي تحولت إلى لقاءات بروتوكولية عديمة الجدوى، و إمعاناً في رفضهم للسلام واصلوا بناء جدار الفصل العنصري و الاستيلاء على مزيد من الأراضي لإشباع نهم المستوطنين، وكثفوا حواجزهم على الطرقات و تمادوا في عمليات الاقتحام للمدن و البلدات الفلسطينية واغتيال أو اعتقال الناشطين السياسيين و خذلوا شريكهم الفلسطيني في العملية السلمية أسوة بما تفعله الإدارة الأمريكية و تركوه شبه عار في مواجهة المتشددين والمتطرفين الذين لا يؤمنون بجدوى السلام.

رسالة الملك شديدة الوضوح، وهي موجهة للقيادات الاسرائيلية ، للوقوف بجدية أمام اختيار السلام بما يحمله من احتمالات الرفاهية والاطمئنان، أو العزلة، واحتمال تجدد الحروب، بما تحمله من مآسي وآلام ، وهي دعوة لهم للنظر بجدية في هذا الموضوع المصيري، بدل التلهي بالبحث عن مكاسب سياسية آنية ورخيصة .

هـــويـــة الـمـســتـقـبـل

د. جليل وادي

الحفاظ على هوية الامة ، واحدة من أبرز الوظائف التي وضعتها وسائلنا الاعلامية نصب عينها ، وعملت على تعزيزها بشتى الطرق ، انطلاقا من ان الامم تعرف بهوياتها ،وتغيب شخصيتها المميزة في حال افتقدت تلك الهوية ، وبذا كشفت وسائلنا الاعلامية عن نبل اهدافها الساعية الى نفض الغبار عن تاريخ مشرق لطالما نهلت منه الانسانية .

ولتحقيق هذا المبتغى غرفت من الماضي ما استطاعت منذ تشكلت وحتى اللحظة ، فنجحت في جوانب واخفقت في اخرى ، وغالبا ما عزي الاخفاق الى سوء الانتقاء ، ذلك ان حوادث الماضي وعناصره الثقافية ليست بالضرورة جميعها صالحة للحاضر ومفيدة للمستقبل .

واذا كان ماضي الامة مهما ، فان المستقبل اكثر اهمية ، فالامم تحيا للمستقبل وليس للماضي ، لذلك كان في مقدمة الاخطاء الجسيمة انشغال اعلامنا الكثيف بالماضي واهمال المستقبل ، فكثيرا ما عزز قيما قديمة من دون ان يكون بمقدوره استحداث قيم جديدة تشكل هويتنا المستقبلية ، مع ان وسائل الاعلام تعد من ابرز المؤسسات البنيوية وعيا بالمستقبل ، واكثرها ادراكا لاهمية الاستعداد له ، وضرورة تشكيل وعي مستنير لدى الجمهور بطبيعته وسماته المحتملة .

واذا كان جانبا من صورة المستقبل المتشكلة في اذهاننا لاتتعدى دائرة الحياة الراهنة التي يحياها الاخر بما وصل اليه من تقدم في المجالات المختلفة ، فان تلك الحياة تمضي على وفق قيم مختلفة عن قيمنا ، بمعنى ان المستقبل ايا كانت الصورة التي سيكون عليها يقتضي قيماً لايشبه بعضها القيم التي تنطوي عليها منظومتنا الثقافية ، وبذا لابد من استحداث قيم جديدة لكي يكون بمقدورنا استيعاب معطياته والتعامل معه بفاعلية .

ومع اننا نأمل بمستقبل مشرق لهذه الامة ، الا ان وعيا بذلك المستقبل لم يتبلور بعد في اذهاننا ، وابرز معيقات ذلك ان حاضرنا متأثر بماضينا بلا حدود ، بل ان الماضي حاضر في حياتنا بقدر مواز للحاضر نفسه ، حتى ان المرء يشعر في غالب الاحيان انه يحيا في الماضي ، فجل الثقافة الفاعلة في الواقع مستمدة من الماضي القريب منه والبعيد ، وهي في جميع الاحوال لاتمت بصلة للمستقبل سوى تلك العبارات الانشائية التي سطرها الفاعلون السياسيون في مقدمة خطاباتهم المتفائلة من دون ان تجد لها تجسيدا في الواقع .

وفي الوقت الذي يعمل الاعلام فيه على تعزيز السائد من القيم ، ترك القيم الجديدة تتشكل كيفيا ، لذلك كثيرا ما شهدنا صراعا ثقافيا بين منظومتنا الثقافية والوافد من قيم الاخر سواء عبر الفضاءات الاعلامية المفتوحة ، او نتيجة حتمية التعامل مع ما وصلنا من منجزات الاخر المادية ، وفي كلا الحالين كان الجمهور العام ساحة ذلك الصراع ، مع انه لم يتهيأ له بالقدر الوافي .

الغريب في اعلامنا ان غالبيته اعلام خنوع لضغوطات الواقع ، وبخاصة تلك الضغوط التي تستمد مشروعيتها بالانتساب الى الماضي بابعاده المختلفة الايجابي منه او السلبي من دون ان تكون له القدرة على التمرد على عناصر ثقافية يعرف القائمون عليه تمام المعرفة انها ماعادت صالحة للمستقبل ، كما انه لم يتجرأ حتى على التخطيط لاستحداث قيم المغايرة التي يمكن للمرء من خلالها مواكبة متغيرات العصر وما سيؤول اليه المستقبل .

ان السؤال الاهم هو كيف نشكل ذهنية المواكبة ومغادرة ذهنية المغايرة ، فالمغايرة لاتعني سوى زج الامة في صراعات لن تجني منها الا مزيدا من التخلف ، بخاصة ان جميع معطيات ثورة الاتصال تنحو باتجاه عولمة الهوية بكل ماتنطوي عليه من ابعاد ثقافية او سواها .

ان عدم ايلاء وسائلنا الاعلامية الاهمية الكافية لقيم المستقبل المحتملة قد يزيد من مساحة التناقضات التي يتسم بها سلوك الجمهور ، وهذا يقتضي العمل على تكييف منظومتنا الثقافية بتبديل او اهمال بعض عناصرها لكي يكون بالمستطاع التهيؤ للمستقبل الذي لابد من التهيؤ له .

اراء وافكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com

(النهوة)..أو منع الزواج بالإكراه

علي جابر

كثيرة هي العادات السلبية في مجتمعنا و التي لم تأت من خلف الحدود بل ان ولادتها و نموها و نشوءها و حتى اتيانها لمثارها كان وليداً لهذه الارض و من نتاج عقول قد اخطأت التفكير و لم تحسن التصرف فأوجدت هذه العادات التي توارثتها الاجيال جيلا بعد جيل فأصبح امر الخلاص منها يُعد خروجاً عن المألوف ما أوجب تدخل المشرع القانوني للحد منها و ليس القضاء عليها لان القضاء على الموروث امر مستحيل ... و من هذه العادات (النهوة) التي تعني اعتراض الغير على عقد الزواج او منع الزواج بالاكراه .. فمن المعروف ان الاصل في العقود كافة (الرضا) و منها عقد الزواج أي انها لا تنعقد الا بتوفر هذا الركن و يكون العقد باطلا و هو المبدأ الذي اجمعت عليه المذاهب الفقهية كافة .. و اما من ناحية القانون .. فقد رتب عقوبة جزائية على الذي يقوم (بالاكراه) او منع من كان اهلا للزواج و اتم الثامنة عشرة من عمره و كان عاقلا و قد فرق القانون (قانون الاحوال الشخصية) في مقدار العقوبة في حالتين:

١-الاقارب من الدرجة الاولى الاب و الام بالنسبة لأبنائهما و الابناء بالنسبة لأبويهما.

و رتب عقوبة من يخالف منهم الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

و هم غير المذكورين في الفقرة المذكورة سابقا و تشمل الاخ و العم و الجد و ابن الاخ و غيرهم من الاقارب و عقوبة هؤلاء الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

و لكن هذه النصوص العقابية تبدو حبرا على ورق.. فقليل من الناس او من ينطبق عليهم النص المذكور بلجأون الى المحكمة لتقديم شكوى ضد من يقوم (بالنهوة) و السبب وراء ذلك العادات العشائرية السائدة في مجتمعنا فالشخص الذي يقوم بذلك يكون عرضة لمشاكل عشائرية لا يستطيع الخلاص منها .. فتكون نهاية المشكلة عن طريق الاعراف العشائرية و اما الشخص الذي يقوم بالنهوة فلا يتعرض الى أي مساءلة قانونية .. و تكون الضحية هي الفتاة التي يرد (السعد) الذي جاءها فتبقى و يؤجل الزواج منها لأكثر من مرة حتى نهاية العمر.. ما يستوجب و الحالة هذه تعديل هذه النصوص الجامدة و ايجاد حلول اخرى اكثر فاعلية تتلاءم من التطور والخطوات التي قطعها العالم بعيدا عنا.. و للقضاء على هذه العادات التي جثمت فرق الصدور كثيراً وآن الاوان كي تزاح.